بنك الدوحة
DOHA BANK

بيان سياسة بنك الدوحة لمكافحة الرشوة والفساد

يلتزم بنك الدوحة بمزاولة جميع أعماله وفقًا لأعلى المعايير الأخلاقية وبما يحقق الامتثال الكامل لكافة القوانين واللوائح المعمول بها المتعلقة بمكافحة الرشوة والفساد. وبناءً عليه، يتبنى بنك الدوحة نهجًا قائمًا على عدم التسامح مطلقًا مع أي شكل من أشكال الرشوة أو الفساد، ويقوم بتطبيق سياسات وإجراءات وضوابط فعّالة للحد من مخاطر الرشوة والفساد ومكافحتها.

سياسة وإجراءات بنك الدوحة لمكافحة الرشوة والفساد

تُبيّن سياسة بنك الدوحة لمكافحة الرشوة والفساد التزام البنك الراسخ بحظر جميع أشكال الرشوة والفساد، كما تحدد المبادئ والإرشادات اللازمة لتحديد وإدارة المخاطر المرتبطة بالرشوة والفساد في إطار أنشطة البنك وأعماله، وتوفر الإطار التنظيمي لبرنامج البنك لمكافحة الرشوة والفساد.

ويشمل نطاق تطبيق هذه السياسة والإجراءات بنك الدوحة وفروعه الخارجية، والكيانات والمكاتب التمثيلية التابعة له، والإدارة، وجميع الموظفين بمن فيهم الموظفون المتعاقدون أو العاملون بنظام الإسناد الخارجي، إضافةً إلى المورّدين الخارجيين.

تحظر سياسة بنك الدوحة لمكافحة الرشوة والفساد عرض أو تقديم أو الوعد بتقديم أي منفعة مالية أو غير مالية لأي شخص مقابل الأداء غير السليم لوظيفة أو نشاط ذي صلة (الرشوة الإيجابية)، كما تحظر طلب أو قبول أو الموافقة على قبول أي منفعة مالية أو غير مالية من أي شخص مقابل الأداء غير السليم لوظيفة أو نشاط ذي صلة (الرشوة السلبية)، وذلك في الحالات التي يتم فيها الإخلال بواجب حسن النية أو الحياد، أو إساءة استغلال موقع الثقة. كما تحظر السياسة تقديم الرشوة إلى الموظفين العموميين، سواء بشكل مباشر أو من خلال طرف ثالث، بغرض الحصول على أعمال أو الاحتفاظ بها، أو تحقيق ميزة أو منفعة في سياق ممارسة الأعمال. وعلاوةً على ذلك، تحظر السياسة ما يلي:

- تقديم المدفوعات التسهيلية.
- إجراء أي ممارسات محاسبية غير سليمة أو إخفاء الأنشطة المالية الكاملة والدقيقة.
- الانخراط في عرض أو قبول الهدايا أو الضيافة المرتبطة بالأعمال بقصد التأثير على المتلقي بطريقة غير مشروعة. ويجب أن تقتصر الهدايا والضيافة المرتبطة بالأعمال حصراً على أغراض تعزيز العلاقات التجارية أو الحفاظ عليها أو توطيدها، وأن تخضع للموافقات اللازمة. كما تُحظر حظراً تاماً الهدايا النقدية أو ما في حكمها.
- تقديم فرص التوظيف أو أي خبرة عملية مدفوعة أو غير مدفوعة الأجر (مثل برامج التدريب) كوسيلة للتحفيز أو المقابل المشروط (Quid Pro Quo) بهدف الحصول على أعمال أو الاحتفاظ بها، أو تحقيق ميزة تجارية غير عادلة، أو التأثير على أي إجراء حكومي أو تنظيمي.
- تقديم التبرعات الخيرية أو الرعايات إذا كان الغرض منها التأثير بصورة غير مشروعة على أي أشخاص مرتبطين بالجهة المعنية للحصول على ميزة تجارية أو الاحتفاظ بها.
- تقديم المساهمات السياسية.
- تُلزم السياسة بإجراء العناية الواجبة الكافية بشأن الأطراف الثالثة قبل الدخول في أي علاقة تجارية، بما يضمن أن أسلوب ممارستهم لأعمالهم يتماشى مع التزام بنك الدوحة بمزاولة الأعمال وفق أعلى المعايير الأخلاقية وبنزاهة وامتثالاً لأحكام القوانين واللوائح المعمول بها لمكافحة الرشوة والفساد.
- تُلزم السياسة الموظفين بإتمام برامج التدريب المتعلقة بمكافحة الرشوة والفساد بصورة دورية.
- تُلزم السياسة بإجراء تقييم دوري للمخاطر بهدف تحديد المخاطر الكامنة وقياس مدى فاعلية الضوابط المعتمدة لدى البنك لإدارة مخاطر الرشوة والفساد.
- تُلزم السياسة أيضاً بتطبيق إجراءات رقابية أو اختبارات قائمة على مستوى المخاطر لمتابعة أنشطة الموظفين، بهدف كشف حالات عدم الامتثال لمتطلبات السياسات والإجراءات.

بنك الدوحة
DOHA BANK

بيان سياسة بنك الدوحة لمكافحة الرشوة والفساد

- تُلزم السياسة كذلك بوجود آلية متكاملة لتلقي ادعاءات سوء السلوك والتحقيق فيها وتسويتها وتوثيقها، مع اتخاذ الإجراءات التأديبية المناسبة عند ثبوت وقوع مخالفة لأحكام قوانين مكافحة الرشوة والفساد أو للسياسات والإجراءات ذات الصلة.

يحرص بنك الدوحة على توافر الأدوات والآليات المناسبة للإبلاغ عن أي شبهات أو وقائع تتعلق بالرشوة والفساد.

- للمزيد من المعلومات حول بنك الدوحة، يُرجى زيارة الموقع الإلكتروني للبنك:

www.dohabank.com.qa

- وللإبلاغ عن أي ملاحظات أو مخاوف تتعلق بالرشوة والفساد، يُرجى التواصل عبر البريد الإلكتروني التالي:

antibribery-corruption@dohabank.com.qa

بنك الدوحة (ش.م.ع.ق.)
التاريخ: ٣٠ يناير ٢٠٢٦